E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

الاتصالات و المفاوضات السرية بين فرنسا و جبهة التحرير الوطني

1955-1956 م.

د. عزيز خيثر

جامعة تيزي وزو

azizkhitergeo@gmail.com

تاريخ الإيداع: **2018/10/10** تاريخ القبول: **2018/11/01** تاريخ النشر: **2018/12/30**

لم تتأخر كثيرا الاتصالات و المفاوضات السرية بين فرنسا و جبهة التحرير بعد اندلاع الثورة ، بحيث جرت عدة لقاءات بين مبعوثي الحكومة الفرنسية و بعض قادة الثورة كانت المبادرة فيها من طرف فرنسا ، غير أن ذلك لم يعن جنوحها للسلم كما لم يعكس نيتها الحسنة أو رغبتها الحقيقية في حل المشكل الجزائري و انهاء الحرب ، بقدر ما كان محاولة منها لجس نبض قادة الثورة و البحث عن ثغرة تتسرب من خلالها لإحداث انشقاقات داخل قيادة الثورة. على الرغم من كثرة اللقاءات و المقابلات التي جرى فيها التفاوض بين الطرفين فيما بين سنتي 1955–1956م إلا أنها باءت في النهاية بالفشل و ذلك لعدة أسباب أبرزها عدم جدية فرنسا التي لم تكن مستعدة للمضي في هذا المسعى ، و في المقابل تمسك جبهة التحرير بمبادئ بيان أول نوفمبر 1954 م حول مسألة الاستقلال .

الكلمات الدالة:

اتصالات سرية ؛ مفاوضات ؛ جاك سوستيل ؛ فرنسا ؛ جبهة التحرير الوطني.

Abstract:

The contacts and secret negotiations between France and the Liberation Front were not too late after the outbreak of the revolution. There were several meetings between the envoys of the French government and some of the leaders of the revolution. The initiative was initiated by France, but this did not mean their rejection of peace. To solve the Algerian problem and end the war as much as it was an attempt to feel the pulse of the leaders of the revolution and the search for a gap infiltrating through which to cause splits within the leadership of the revolution.

Despite the frequent meetings and interviews that were negotiated between the two parties between 1955 and 1956, but eventually ended in failure for several reasons, most notably the lack of seriousness of France, which was not ready to

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

proceed in this endeavor, in contrast to the Liberation Front of the principles of the statement November 1, 1954 on the question of independence.

.**Key Word:**
Secret communications ; Negotiations ; Jacques Sustille ; France ; National Liberation Front .

درجت العادة في الحروب أن تكون آلية إنهائها المفاوضات بين طرفي أو أطراف الصراع حتى و لو تم في بعض الأحيان حسم ذلك الصراع بانتصار عسكري ساحق لأحد الأطراف ، و كمثال على هذه الحقيقة الثورة الجزائرية التي لا تمثل استثناءا في هذا الخصوص و إنما تنطبق عليها تماما هذه الحقيقة كغيرها من الكثير من الحروب ، باعتبار أن وقف القتال قد جاء بعد عقد اتفاقات تمخضت عن مفاوضات دامت لشهور بين الحكومة الفرنسية و جبهة التحرير الوطني ، غير أن الملاحظ حول هذه الحقيقة هو أن التوظيف أو اللجوء إلى آلية التفاوض لإنهاء الحرب في الجزائر (1954-1962) قد كان مبكرا ، بحيث لم تمض شهور فقط من اندلاع الثورة حتى بدأت تظهر بعض المساعي و المحاولات لربط الاتصال و إجراء المحادثات بين طرفي الصراع بادرت بها الحكومة الفرنسية ، و التي كان يبدو في الظاهر بأنها تسعى من خلالها إلى إيجاد حل سلمي للمشكل الجزائري ، و لعل مما كان يزيد من حظوظ نجاح مثل هذا المسعى هو أن قادة الثورة قد أعلنوا منذ اندلاعها عن استعدادهم للتفاوض ، خاصة و أن لجوؤهم للحرب الثورية كان اضطرارا و ليس اختيارا .

لقد شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 1955-1956 عدة اتصالات و لقاءات سرية جمعت بين مبعوثي الحكومة الفرنسية و قادة الثورة داخل الجزائر و خارجها ، و حتى مع بعض الشخصيات في الحركة الوطنية السياسية الجزائرية ، و ما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه المحاولات و اللقاءات قد جاءت في فترة كانت تعيش فيها الثورة الجزائرية ظروفا صعبة جدا على أكثر من صعيد ، بحيث كانت تعاني من عدة مشاكل و صعوبات عسكرية ، سياسية ، مالية و تنظيمية ... شكلت تحديات كبيرة جدا للحركة الثورية الوليدة و قادتها الذين كانوا يدركون سلفا بأن مشروعهم لتحرير الجزائر صعب و طويل ، كما لم يكن أحد منهم يراهن أو يرى بأن تحقيقه يكون بالاعتماد على الكفاح المسلح فقط -بالنظر إلى إمكانياته المحدودة و الضعيفة- أمرا وشيكا أو على الأقل في المدى المنظور ، لذلك قد يعتقد بأن طرح أو مبادرة فرنسا لإجراء اتصالات أو مفاوضات من أجل حل المشكل سلميا قد مثّل مخرجا للمشروع

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

الثوري و مسلكا يفضي لإنهاء المشكل سريعا بشكل مشرف للطرفين ، غير أن توالي الأحداث و الأعوام كشف زيف ذلك الاعتقاد و بطلانه كما بيّن وهم لجوء فرنسا حقيقة إلى وسائل و آليات سلمية لحل مشاكلها في الجزائر ، لاسيما عندما تعلق الأمر بمسألة اعترافها باستقلال الجزائر عنها و هي التي ظلت لعقود طويلة من الزمن تؤمن بفرنسيتها و تنكر و تحارب في المقابل هويتها الحقيقية ، و لكن على الرغم من هذه الحقيقة المسلّم بها فانه يبقى من الثابت تاريخيا أيضا أن فرنسا لم تتأخر كثيرا في المبادرة بالاتصال و التفاوض مع الجزائريين و لاسيما مع قادة الثورة على الرغم من طابعها السري و غير الرسمي ، الأمر الذي يحمل على التساؤل عن سر هذه الخطوة أو المساعي الفرنسية المبكرة لحل المشكل الجزائري و أهدافها الحقيقية ، و هل فعلا يمكن اعتبارها مفاوضات جدية بين الطرفين ما يجعلها تمثل فرصة ضائعة أو خطوة مجهضة بالنظر إلى أنها باءت بالفشل ، و إذا سلمنا بهذا على أي الطرفين كانت تقع مسؤولية ذلك الإخفاق .

إن هذه الدراسة لا تزعم بأنها ستميط اللثام عن خبايا هذه المسألة ،كما لا تدعي بقدرتها على كشف جميع ملابساتها لاسيما و أن تلك الاتصالات و اللقاءات كانت سرية ، بقدر ما ترمي إلى تسليط الضوء عليها بالشكل الذي يمكّن القارئ من معرفة أبرز هذه المحاولات و مراحلها و التطورات التي عرفتها هذه المسألة من خلال وضعها في سياقها التاريخي و حصرها و تتبعها بالدراسة و التحليل ، مع محاولة التوقف عند خلفياتها و أسباب إخفاقها بالشكل الذي يتيح فهم هذه المسألة و إدراك جانب من الأبعاد التي أخذتها .

1 - موقف فرنسا و جبهة التحرير من فكرة التفاوض :

لقد كان رد فعل فرنسا العسكري على اندلاع الثورة سريعا و عنيفا بشكل ترك انطباعا قويا عن عزم و تصميم فرنسا في عدم السماح بحصول أي تغيير للوضع الذي كانت تعرفه الجزائر قبل 1954 ، و من جهة أخرى بيّن الكيفية و الطريقة التي اختارت فرنسا بأنه سيتحقق من خلالها إعادة الهدوء للجزائر ، و ما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا الشكل العنيف من التعاطي مع أحداث أول نوفمبر 1954 كان يلقى تغطية بل و حتى مباركة سياسية تصل إلى حد التحريض على استخدام القوة و العنف مما لا يترك أي مجال لإمكانية تصور أي حل آخر للمشكل قد يحمل بوادر تسوية سلمية في الأفق أو في المدى المنظور .

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

إن التأكيد على هذه الحقيقة لا يعد من باب التجني أو التحامل على موقف الحكومة الفرنسية من اندلاع الثورة لكثرة الشواهد التاريخية التي تؤكده بحيث جاء على لسان المسؤولين السياسيين الفرنسيين الكثير من العبارات التي تدعو إلى التعامل بقسوة و استخدام العنف و القوة و عدم التساهل أو التسامح مع من كانت تصفهم "بالمتمردين" ...، و في المقابل كانت توصد كل الأبواب التي يمكن من خلالها التوصل إلى تفاهم قد يفضي إلى حل المشكل سلميا ، و هو ما يمكن إدراكه من خلال تتبع أدبيات الخطاب الرسمي السياسي الفرنسي سواء بالجزائر أو باريس .

أيام قليلة فقط بعد اندلاع الثورة صرّح وزير الداخلية فرانسوا ميتران بأن "التفاوض هو الحرب" ، هذا التصريح أو العبارة كانت في الحقيقة تتجاوز التعبير عن رأي فردي لمسؤول فرنسي لتختزل و تترجم وجهة نظر كل المسؤولين و الحكام الفرنسيين بالجزائر و فرنسا على السواء من مسألة الحرب في الجزائر ، و من جهة أخرى كانت تلك العبارة البرنامج الذي آمنت به كل الحكومات المتتالية في تعاطيها مع ما كانوا يسمونه بـ "أحداث الجزائر" ، ذلك أن هذا القرار الذي اتخذه ميتران قد سار عليه كل المسؤولين من بعده على اختلاف توجهاتهم و انتماءاتهم السياسية حتى بعد سقوط الجمهورية الرابعة عندما ورثت الجمهورية الخامسة التي قامت على أنقاضها هذه العقيدة [1] . و في إجابته على النواب الفرنسيين الشيوعيين فيما يخص الوطنية الجزائرية قال ميتران : "...إذا كنا نقبل الحوار مع الوطنيين في البلدين المحميين اللذين هما دولتان بالمعنى القانوني للكلمة ، فان ذلك غير ممكن مع الجزائر التي هي مقاطعة فرنسية و جزء لا يتجزأ من فرنسا ... إن المفاوضات مع هذا البلد لا يمكن أن تكون بين الدولة و العصابات المتمردة التي تريد الحلول محلها ..." [2] .

إن تصريح ميتران بهذا الخصوص لم يكن تغريدا خارج السرب أو استثناءا في هذا النوع من الخطابات ، ذلك أن رئيس الحكومة فرانس مانديس قد صرح أيضا بعد نقاش دار بالجمعية العامة يوم 12 نوفمبر 1954 بما يلي : "... لن نساير أبدا هذا التمرد و لن نتفق مع المتمردين ، ليس هناك تساهل حين يتعلق الأمر بالدفاع عن السلام الداخلي للأمة و سلامة الجمهورية ... إن مقاطعات الجزائر تعتبر جزءا من الجمهورية وهي فرنسية منذ أمد بعيد ... لا يمكن تصور انفصالها عن البلد الأم ... لن تتنازل أبد فرنسا أو البرلمان أو أية حكومة عن هذا المبدأ الأساسي ..." [3] ، و في 26 ماي 1955 خطب بورجيس مونوري (وزير الداخلية) أثناء زيارته

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

للجزائر في المجلس الجزائري مما جاء فيه التأكيد التالي : "... إن الحالة الراهنة لا تنتهي إلا بالقضاء على الثورة قضاءا مبرما ... إن الحكومة لا تفكر مطلقا في أي مفاوضة مزعومة مع أي إنسان في شأن الجزائر..." [4].

لا يمكن اعتبار مثل هذه الخطابات تسرّع سياسي فقط جاء نتيجة مفاجأة هجومات ليلة أول نوفمبر التي لم تكن منتظرة بالنسبة للسلطات الفرنسية بالشكل الذي جعلها تنفعل و تُقدم على إلقاء تصريحات فيها من الشدّة والحدّة ما لا يدع مجالا للشك في قوة فرنسا و قدرتها على مواجهة التحدي و الرّد عليه ، قاطعة بذلك الطريق على أي حل سلمي للمشكل الجزائري مما يؤكد على تصميم الحكومة و عزمها على خوض الحرب و ليس غير الحرب ، بقدر ما تعبر أيضا مثل هذه الخطابات عن فكر و روح سائدين في تلك الفترة لا يؤمنان بفكرة إمكانية انفصال الجزائر عن فرنسا ، و لقد استمر هذا الموقف الفرنسي الرسمي العلني في تصلبه إلى غاية أواخر 1959 [5] على الرغم من فشل و عجز الخيار العسكري في حل و إنهاء المشكل طيلة تلك السنوات . إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن معظم أولئك المسؤولين الذين كانوا يصرّحون علنا عن رغبتهم الجامحة في القضاء على الثورة بالقوة و يؤكدون معارضتهم لفكرة التفاوض مع الجزائريين و لاسيما المتمردين منهم ، هم أنفسهم كانوا يبذلون سرا مساعي سياسية للتوصل إلى حل سلمي للمشكل –لكن بشروط- عن طريق الاتصال ببعض الشخصيات الوطنية و الثورية و حتى إجراء لقاءات أخذت شكل مفاوضات شبه رسمية خاصة مع قادة الثورة في الخارج .

أما بالنسبة لجبهة التحرير فان موقفها بخصوص مسألة المفاوضات كان واضحا منذ البداية على الرغم من أن إعلانها لتفجير الثورة كان يمثل في حد ذاته تبني واضح لخيار المواجهة التي تعتمد على أسلوب العمل المسلح في الكفاح من أجل نيل الاستقلال و هو ما نص عليه بوضوح بيان أول نوفمبر 1954 ، و على الرغم أيضا من أن هذا الأخير قد اعتبر بأنه من القصور في الإدراك لحقيقة الأمور الاعتقاد في إمكانية التحرير عن طريق النضال السياسي ، إلا أنه في نفس الوقت لم يعول فقط على العمل العسكري لنيل الاستقلال ، ذلك أن من بين أبرز ما تضمنه هذا البيان هو تقديمه لتصور إمكانية الحل السلمي للمسألة الاستعمارية في الجزائر خاصة عندما أكد بأن اللجوء إلى العمل الثوري المتمثل في الكفاح المسلح ليس دافعه الرغبة في العنف من أجل العنف ، لكن في مقابل هذا فان بيان نوفمبر و حتى بيان مؤتمر

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

الصومام فيما بعد قد ربطا هذا الحل السلمي بشرط الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال و السيادة الكاملة على أرضه و مصيره أي استقلال وطني من دون أي انتقاص [6] ، كما نفيا بشكل مطلق و قاطع أن تكون المفاوضات و مهما كانت الظروف على حساب هذا المبدأ [7] . و حسب سليمان الشيخ فان هذا التأكيد أو التوضيح لهذه المسألة الدقيقة و الحساسة يستبعد مباشرة و منذ البداية كل حل وسط يمر بالاستقلال الذاتي و يأبى ما قبله الوطنيون المغاربة و التونسيون من سياسة المراحل ، كما أن التأكيد على شرط تحقيق السيادة الوطنية و الاستقلال الكامل للجزائر يستبعد أيضا أي محاولة للتقسيم [8] . و فيما يخص بيان مؤتمر الصومام فان الملاحظ حول موقفه من مسألة المفاوضات و إقرار السلام قد جاء فيه نوع من التفصيل يمكن تلخيصه في ثلاث نقاط أساسية تم التركيز عليها هي :

1- تعتبر جبهة التحرير الممثل الوحيد للشعب الجزائري و ثورته و بالتالي يعود إليها وحدها دون سواها قرار وقف إطلاق النار.

2- يجب أن تكون المفاوضات على أساس مبدأ الاستقلال بكل ما يتضمنه من معنى .

3- تحديد المسائل و النقاط القابلة للتفاوض مثل ترسيم الحدود ، تحديد الوضع القانوني للأقلية الأوروبية ... [9].

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن بلورة جبهة التحرير لموقفها من المفاوضات انطلاقا من مبدأ "لا مفاوضات إلا على أساس الاستقلال و مع جبهة التحرير وحدها دون سواها" أجهض عدد من المحاولات و المناورات التي قامت بها الحكومة الفرنسية منذ عهد الوالي العام جاك سوستيل [10] .

2 - المحاولات الفرنسية المبكرة للاتصال بقادة الثورة سنة 1955 :

بعد اندلاع الثورة لم تتأخر كثيرا الحكومة الفرنسية في السعي إلى إقامة و ربط اتصالات ليس فقط مع قادة الثورة و إنما حتى مع بعض الشخصيات من الحركة الوطنية الجزائرية ، غير أن ما يجب التأكيد عليه هنا هو أن اعتبار الحكومة الفرنسية صاحبة المبادرة لم يكن يعني بالضرورة استعداد هذه الأخيرة لحل المشكل الجزائري سلميا ، كما لم يكن يعكس أيضا حسن نيتها . تذهب الكثير من المصادر و المراجع التاريخية التي تعرضت لهذا الموضوع إلى ربط المحاولات الأولى لإقامة اتصالات سرية بين الحكومة الفرنسية وقادة الثورة بشخصية جاك سوستيل الذي وصل إلى الجزائر مطلع سنة 1955 كحاكم عام عليها [11] خلفا لروجي ليونارد ، و

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

لكن قبل التعرض إلى تلك الاتصالات التي جرت في عهد هذا الأخير و تحت إشرافه أود الإشارة فقط إلى أن هناك مساعي فرنسية سابقة قام بها رئيس الحكومة فرانس ماندیس في جانفي 1955 الذي يعتبر أول من حاول الاتصال بقادة جبهة التحرير الوطني عن طريق جاك شوفاليه (رئيس بلدية الجزائر و نائب بالبرلمان الفرنسي) [12] ، كما يذكر موريس فافر Maurice Faivre شخصية أخرى كلفها ماندیس بنفس المهمة شارل فرني Charles Verny [13] ، إلا أن تلك المساعي لم يكتب لها الاستمرار بسبب عزل ماندیس عن الحكم في 02 فيفري 1955 أين خلفه ادغارفور على رأس الحكومة ، و من جهة أخرى الشخصية الأساسية التي قامت بدور كبير في ربط الاتصال بقادة الثورة و أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية في عهد جاك سوستيل هو فانسان مونتاي Vincent Monteil الذي التحق بالجزائر (مطلع فيفري) بأمر من فرانس ماندیس [14] .

بعد وصول جاك سوستيل للجزائر قام بتعيين كل من فانسان مونتاي و جيرمان تيون Germaine Tillion في الديوان العسكري لحكومته ، و حسب مونتاي فإنهما كانا الوحيدين اللذين يتقنان اللغة العربية و الأمازيغية بحيث لم يكن يوجد بالحكومة العامة أي مترجم عربي [15] . باشر فورا مونتاي مساعيه لمقابلة قادة الثورة و بعض الزعماء السياسيين في أحزاب الحركة الوطنية أين كان سوستيل يعتمد عليه في إقامة اتصالات و علاقات مع الوطنيين الجزائريين [16]، بحيث يذكر خالفة معمري بأنه لم يمض يوم واحد فقط عن وصولهما للجزائر (مونتاي و سوستيل) حتى توجه مونتاي إلى تونس لمقابلة مصطفى بن بولعيد في السجن بعد اعتقاله ، و بعدها مباشرة قام في أواخر فيفري و مطلع مارس بمقابلة شخصيتين وطنيتين معروفتين هما بن يوسف بن خدة و عبد الرحمان كيوان في سجنهما ببربروس [17] ، كما قابل أيضا علي زعموم من المنطقة الثالثة و تحاور معه [18] .

حول مقابلة مونتاي لبن خدة و كيوان جاء في كتاب باتريك ايفينو و جون بلانشايس حوارا أجراه المؤلفان مع عبد الرحمان كيوان سنة 1988 يفهم منه بأن تلك المقابلة كانت من أجل طلب الحلول للوضع كان مونتاي يسعى للحصول عليها و ليس من أجل التفاوض ، حيث ذكر كيوان بأنه عند اللقاء قال له مونتاي "ماذا يجب علينا أن نفعل أمام الوضع الحالي؟ " [19] ، أما محمد عباس فقد ذكر بأن مونتاي لما زار بن خدة و كيوان قال لهما : "فرنسا ستتفاوض ذات يوم ، لكن ليس مع القتلة بل مع أناس مثلكم من المعتدلين المثقفين بالفرنسية" [20] ، في حين

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

يذكر الجودي بخوش بأن زيارات مونتاي لبن خدة في السجن كان يسعى من ورائها إلى إقناعه بتوجيه نداء للثوار من أجل وقف العمليات العسكرية حتى يتسنى تنظيم انتخابات لاختيار الشخصيات الوطنية التي ستتحاور مع فرنسا ، غير أن بن خدة تفطن لتلك المناورة و رفض القيام بذلك مكتفيا بتجديد مطالبه التي صرح بها أمام الصحفي روبير بارا [21] . ما يفهم من هذا كله هو أن هذه اللقاءات لم تكن مفاوضات و لكنها على ما يبدو كانت خطوة تدخل في إطار التحضير لأرضية التفاوض من خلال البحث عن مفاوضين محتملين ترشحهم الإدارة الاستعمارية .

لم تقتصر دائرة المقابلات و الاتصالات التي قام بها مونتاي بترخيص من جاك سوستيل على بعض قادة الثورة و بعض مسؤولي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، و إنما توسعت لتشمل معظم قادة التشكيلات السياسية الوطنية الأخرى [22] ، بحيث أفضت تلك المقابلات مع قادة تلك التشكيلات إلى عقد لقاء سري مع جاك سوستيل ، أين يذكر مونتاي بأنه هو من قام بإقناع الحاكم العام من أجل قبول فكرة عقد هذا اللقاء و استقبال من أسماهم أصدقاءه للاستماع إليهم [23] ، و هو ما حصل ليلة 28 مارس 1955 (في حدود الساعة 11 ليلا) عندما أدخل مونتاي على جاك سوستيل الذي كان في قصر الصيف (قصر الشعب حاليا) أربعة شخصيات هي :

- الشيخ خير الدين نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين .
- الأستاذ وقواق المقرب من مصالي الحاج .
- الدكتور أحمد فرنسيس مسؤول في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و المساعد الأيمن لفرحات عباس .
- الحاج شرشالي من أنصار المركزين .

و فيما بعد استقبل سوستيل فرحات عباس الذي يذكر خالفة معمري بأن الحاكم العام كان يرغب في جعله محور سياسته [24] ، و لقد كان هذا اللقاء في ليلة 02 أفريل 1955 أين يذكر فرحات عباس بأنهما قد تناقشا فيه حول السياسة العامة في الجزائر ، ذلك النقاش الذي كشف حسب فرحات عباس عن اختلاف كبير في وجهة نظرهما إليه ، كما ذكر في هذا الصدد بأنه قال لسوستيل : "كلنا فلاقة سيدي الحاكم ، الشجعان منا حملوا السلاح و الأقل شجاعة فإنهم في مكتبكم هذا و في مواجهتكم" [25] .

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

إذا كانت معظم الكتابات التاريخية تتفق حول الأهداف و النوايا الحقيقية للطرف الفرنسي من هذا اللقاء و الاتصالات التي كان يجريها سوستيل مع هذه الشخصيات فان هدف و نوايا تلك الشخصيات لا تزال محل خلاف بين المؤرخين لاسيما الجزائريين منهم ، ذلك أن بعضهم لا يبرئون ساحة تلك الأسماء و يضفون مسحة التواطؤ و التخوين في تفسيرهم و تحليلهم لهذا الحدث و الدوافع الخفية لمشاركتهم في تلك اللقاءات ، و التي غالبا ما يتم حصرها في تحقيق مصالح و مآرب شخصية أو حزبية تتنافى مع مبادئ الثورة و تتعارض مع قيادة جبهة و جيش التحرير ، و في جميع الأحوال تشترك معظم هذه التفاسير في تصوير تلك الشخصيات على أنها متعاونة أو على الأقل أبدت استعدادها للتعاون مع السلطات الفرنسية و قبولها بالدور الذي كان يمنحه لها ذلك المشروع الاستعماري [26] .

إن ما يجعل دراسة هذه المسألة أمرا صعبا فضلا عن اختلاف الآراء حولها هو أنه لا تزال المعلومات حولها قليلة جدا ، و من جهة أخرى تعارض شهادات بعض الشخصيات المشاركة فيها مع ظاهر هذه المسألة (التواطؤ) [27] ، الأمر الذي يترك في نظري مساحة ظل حول هذا الموضوع جعلت من محاولة الخروج بآراء تثبت حقائق تاريخية في حق تلك الشخصيات أمرا غير متاح و آمن في نظري الى حد الساعة لأنه يفتقر إلى أدلة و شواهد عقلية و نقلية ، و مما يزيد في صعوبة حسم هذه المسألة حتى و إن افترضنا القبول و التسليم بالفكرة التي تدين هذه اللقاءات فانه من الخطأ القيام بالتعميم لأنه لا يمكن وضع كل تلك الشخصيات في كفة واحدة و الحكم عليها ، ذلك أن نواياها الحقيقية من وراء ذلك غير معروفة ، و أيضا يجوز أن يكون البعض منهم مثلما يذكر خالفة معمري قد أراد فعلا هذه الاتصالات و البعض الآخر لم يتمكن من تفاديها ، بالإضافة إلى أن تلك الشخصيات لم تكن هي صاحبة المبادرة في تلك الاتصالات ،كما لا يمكن إثبات رغبتها في تصميم الحل الذي كانت السلطات الفرنسية ترغب فيه [28] .

لا ينبغي أن يفهم من هذا الكلام بأنه مرافعة عن تلك الشخصيات التي قبلت الدخول في محادثات مع جاك سوستيل من أجل إنشاء كتلة سياسية تعمل بشكل شرعي تتفاوض معها السلطات الفرنسية ، كما لا ينبغي أن يفهم بأنه محاولة لتبييض الخطأ الذي وقعوا فيه و التماس أو اختلاق الأعذار لهم من أجل تبرئة ساحتهم ، بقدر ما هو دعوة للتروي عند تفسير بعض الوقائع التي لم يُكتمل بناؤها التاريخي و تسليط الضوء أكثر عليها من خلال البحث و

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

التقصي بشكل أعمق ، و بخصوص هذه المسألة بالذات فان الحقيقة الوحيدة المتفق عليها و التي يمكن إقرارها بكل تأكيد هو أن هذه المحادثات التي شاركت فيها تلك الشخصيات قد حصلت بالفعل و انتهت من دون نتيجة ايجابية كانت السلطات الفرنسية تأمل في الوصول إليها [29].

يرى محمد العربي الزبيري بأن سوستيل قد بنى فكرته للتفاوض مع أقطاب الحركة الوطنية انطلاقا من الفكرة التي وردت في افتتاحية جريدة البصائر في عددها 304 الصادر بتاريخ 04 فيفري 1955 عندما ذكرت بأن حل المشكل الجزائري لا يتأتى إلا بالقيام ببحث و دراسة عميقة مع ممثلي الأمة الحقيقيين الذين يتكلمون باسم سائر الأحزاب و الهيئات و المنظمات القومية ، كما ذكر بأن هذه الفكرة هي نفسها التي دعا إليها فرحات عباس [30] ، و يبدو جليا بأن هذا الطرح يحاول تسويق فكرة تحميل العلماء و البيانيين جزء من مسؤولية العواقب التي كادت أن تصيب الثورة بسبب تلك المحادثات التي قام بها سوستيل مع تلك الشخصيات ، في حين ما فات هذا التحليل أو الاستنتاج الذي وصل إليه صاحبه هو أن فكرة الدعوة إلى التفاوض مع جميع القوى السياسية في الجزائر لم ينفرد بها العلماء و البيانيون فقط ، و إنما حتى أبرز قادة و مسؤولي حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية لاسيما من المركزيين على رأسهم بن يوسف بن خدة و عبد الرحمان كيوان ، بل حتى أنهم سبقوا في الدعوة إلى ذلك العلماء و البيانيين ، ذلك أنه بعد حل حزبهم في 05 نوفمبر 1954 و أمام الإجراءات القمعية التي كان يتعرض لها مناضلو هذا الحزب قام بن خدة و كيوان بنشر مقال في جريدة "الجزائر الجمهورية" التابعة للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بتاريخ 1954/11/15 كان من المطالب التي ضمنوها مقالهم هو فتح باب التفاوض و الحوار أمام كل التيارات الوطنية ، و نفس المطلب تضمنته رسالة بن خدة لوزير الداخلية الفرنسي ميتران التي أرسلها له في 1954/11/25 ، و حتى عند زيارة الصحفي "روبير بارا" له في السجن خلال شهر جانفي 1955 ، و مثله فعل كيوان في لقائه مع مونتاي في سجن بربروس [31].

3- المفاوضات السرية شبه الرسمية سنة 1956 :

يمكن اعتبار ما سبق مرحلة أولى من الاتصالات السرية بين ممثلي الحكومة الفرنسية و بعض قادة الثورة و أقطاب الحركة الوطنية ، في حين بدأت المرحلة الثانية من هذه الاتصالات في عهد حكومة غي موليه سنة 1956 [32] ، و لعل أهم ما ميّز هذه المرحلة هو أخذ تلك

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

الاتصالات شكل المفاوضات السرية شبه الرسمية ، و من جهة أخرى اقتصرت بشكل كامل على قادة الثورة لاسيما الذين كانوا في الوفد الخارجي دون أن تتوسع لتشمل أقطاب الحركة الوطنية .

جاءت حكومة غي موليه التي استمرت إلى غاية 13 جوان 1957 بعد انهيار حكومة ادغافور في 01 فيفري 1956 و الذي تم على إثره إنهاء مهام الوالي العام جاك سوستيل بالجزائر في اليوم الموالي [33] ، و لما وصلت هذه الحكومة الاشتراكية للحكم ساد اعتقاد أن القضية الجزائرية ستجد حلا سلميا مشرفا بعد تصريحات غي موليه زعيم الحزب الاشتراكي مطلع 1956 خلال المعركة الانتخابية [34] ، و أيضا بعد المشروع السياسي الذي جاء به للتفاوض مع الجزائريين شرط ألا يكون هناك انفصال عن فرنسا [35] ، بالإضافة إلى قيامه بتعيين الجنرال كاترو حاكما عاما على الجزائر ، هذا الأخير الذي تحدث في حفل تنصيبه عن الشخصية الجزائرية و بأن الجزائر ليست إقليما فرنسيا ، و من جهة أخرى كان كاترو متهما من طرف المستوطنين الأوروبيين بأنه متعاطف مع المسلمين الجزائريين ما جعل الحكومة الفرنسية بباريس و الجزائر تبدو مقدمة على انتهاج سياسة المفاهمة و المصالحة مع الأهالي [36] .

على الرغم من مرور أكثر من عام على اندلاع الثورة إلا أن فرنسا عجزت عن إعادة استتباب الأمن في الجزائر والقضاء على ما كانت تسميه "التمرد" ، الأمر الذي كان يكشف من الناحية الموضوعية و الواقعية عن فشل الأسلوب العسكري في حل المشكل الجزائري على الأقل في المدى المنظور ، و في المقابل ظل الحل السلمي عن طريق التفاوض يراوح مكانه بعدما لم يتم اتخاذ خطوات فعلية و جدية في هذا الصدد . هذا هو الوضع العام في الجزائر الذي واجهته حكومة غي موليه و التي يبدو بأنها أرادت تحريكه على الصعيد السياسي من خلال القيام ببعض الاتصالات السرية للتفاوض مع قادة الثورة بالداخل و الخارج و عدم توسيعه ليشمل شخصيات من الحركة الوطنية بعدما ثبت فشل مثل تلك التجربة ، و في هذا الإطار قام غي موليه في شهر مارس 1956 بإرسال وزير خارجيته كريستيان بينو Christian Pineau في مهمة إلى مصر لمقابلة جمال عبد الناصر للتوّسط من أجل إجراء مقابلة مع قادة جبهة التحرير بالخارج ، و هو الأمر الذي لقي استجابة من النظام المصري [37] ، و بالموازاة مع هذا قامت حكومة غي موليه عن طريق الوزير المقيم روبير لاكوست بتكليف لوسيان باي Paye و العقيد دو فيلبيليار De. Vulpilliere بجس نبض مواقف عبان رمضان و العربي بن مهيدي بواسطة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

الباشاغا بوطالب ، خاصة بعدما تحصل وزير الخارجية الفرنسي بينو حسبما يذكر موريس فافر على وعد من جمال عبد الناصر بوقف دعم الثورة الجزائرية بالسلاح و وقف الحصص الإذاعية الموجهة للجزائر [38] .

كُللت هذه المساعي بعقد أول لقاء بالقاهرة جمع بين محمد خيضر و وفد سري لغي موليه [39] كان يرأسه جوزيف بيقارا في 12 أفريل 1956 [40] الذي قام بنقل رؤية الحكومة الفرنسية لطريقة حل المشكل الجزائري و التي كانت تتم حسبها عن طريق التفاوض الذي تسبقه شروط و ظروف كانت الحكومة تراها ضرورية قبل الدخول في مفاوضات ، و لعل أبرزها وقف إطلاق النار ثم إجراء انتخابات لاختيار ممثلي الشعب الجزائري من أجل وضع دستور جديد للبلاد و التفاوض مع فرنسا [41] . تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا اللقاء قد حصل على الرغم من أنه قد سبقه تصريح لغي موليه في 20 مارس وضح أكثر شكل التفاوض الذي كانت تريد فرنسا خوضه مع الجزائريين ، بحيث جاء في هذا التصريح بأنه كان يحبذ فكرة إجراء المفاوضات في صورة "مائدة مستديرة" بمدينة روما يشارك فيها ممثل عن جبهة التحرير و آخر عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و ثالث عن الحركة المصالية ، في حين يمثل فرنسا في هذا الاجتماع السيد كومن Commin ، غير أن جبهة التحرير رفضت هذا العرض الفرنسي لأنه لم يكن يعترف بها كممثل وحيد للشعب الجزائري و ثورته [42] .

بعد هذا اللقاء حصلت مقابلة ثانية بين الطرفين في بلغراد يوم 21 جويلية 1956 [43] جمع بين بيار كومن و الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي و وفد جبهة التحرير (محمد يزيد و أحمد فرانسيس) . يذكر عن هذا اللقاء محمد يزيد بأنه لما أعاد الوفد الفرنسي "مثلث غي موليه" أكد وفد جبهة التحرير لنظيره الفرنسي بأن وقف القتال لا يمكن أن يتم إلا بعد الوصول إلى اتفاق سياسي يشمل جميع الميادين الأخرى للمشكل ، و اقترح فضلا عن ذلك أن يتخطى الطرفان مرحلة الاتصالات السرية إلى مرحلة المحادثات الرسمية العلنية ، غير أن ممثلي غي موليه حسب جريدة المجاهد أعلنا بأن حكومتهما لا تستطيع التفاوض إلا مع النواب المنتخبين وفق مثلثها ، الأمر الذي أدى إلى تعثر المحادثات و توقفها مرة أخرى بعض الوقت [44] .

على الرغم من عدم تحقق أي تقدم في لقاء بلغراد إلا أنه حصلت مقابلتين بين الطرفين في روما ، الأولى كانت في 17 أوت جمعت بين بيار كومن دائما و محمد يزيد و أحمد فرانسيس ، غير أن هذه المقابلة في الحقيقة لم تكن أكثر من لقاء شكلي باعتبار أنه لم يتم فيه طرح أي

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

مسألة للتفاوض سوى مناقشة صفة التمثيل الفرنسي التي اعترض عليها وفد جبهة التحرير الذي اعتبر بأن هذه اللقاءات تحمل طابع نقاش بين جبهة التحرير و الحزب الاشتراكي الفرنسي ، كما أكد وفد جبهة التحرير بأن هذه الأخيرة لم توافق على هذا اللقاء إلا لكي تُظهر حسن نيتها ، الأمر الذي حمل كومن على اقتراح الصيغة التالية "نقاشات تمهيدية سرية بين ممثلين رسميين لرئيس الحكومة الفرنسية و ممثلين لجبهة التحرير" ، لينتهي هذا اللقاء بتحديد موعد آخر ما بين 31 أوت و 5 سبتمبر [45] . أما المقابلة الثانية فقد دامت يومين 2 و 3 سبتمبر 1956 مثّل الطرف الفرنسي هذه المرة بيار هيربو و كازيل مع محمد خيضر و محمد يزيد و كيوان عن جبهة التحرير ، أين عرض الوفد الفرنسي فكرة الاستقلال الداخلي للجزائر بحيث تكون لها حكومة و مجلس نيابي لتسيير شؤون البلاد ، غير أن وفد جبهة التحرير رفض هذا العرض و اقترح تقديم الضمانات السياسية الضرورية مقابل قبول وقف إطلاق النار ، لينصرف بعدها الوفدان لاطلاع كل طرف قيادته على ما دار في تلك المفاوضات و المقترحات المعروضة فيها على أن يُعقد لقاء آخر في 22 سبتمبر في مدينة بلغراد [46] .

في لقاء بلغراد الثاني تغيرت تشكيلة وفد جبهة التحرير بحيث مثلها الأمين دباغين رفقة محمد خيضر في حين ظل بيار هيربو على رأس الوفد الفرنسي ، غير أن مفاوضات هذا الاجتماع لم تدم طويلا بعد تأكد وفد جبهة التحرير بأن غي موليه لا يرغب في التفاوض الذي لم يكن يسعى من ورائه سوى للمناورة والمراوغة في حين كان يفضل الاعتماد على القوة العسكرية للقضاء على الثورة ، و هو ما كشف عنه تخندقه في المجموعة الوزارية التي كانت تراهن على حسم المشكل الجزائري عسكريا مثل بورجيس مونوري و لاكوست و ماكس لوجون ...، و ابتعاده عن المجموعة المؤيدة للتفاوض أمثال غاستون و ديفير و ماناديس فرانس ، و عن هذا الموقف لغي موليه يرى البعض بأنه كان يسعى للحفاظ على حكومته عن طريق كسب أصوات الأحزاب اليمينية في البرلمان [47] .

لقد توقفت هذه المفاوضات السرية بين الطرفين منذ خريف 1956 و لم يتم استئنافها إلا بعد مجيء الجمهورية الخامسة التي عُيّن على رأسها الجنرال شارل دوغول الذي أدلى بتصريح مهم -على الرغم مما كان ينطوي عليه من دسائس- في سبتمبر 1959 حول مشروع تقرير المصير الذي أنعش فكرة الحل السلمي للمشكل الجزائري ، الأمر الذي مهد فعلا لجعل المفاوضات حقيقة و طريقة جدّية لإنهاء الحرب .

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

4- أسباب و خلفيات فشل اللقاءات و المفاوضات السرية :

على الرغم من حصول عدة لقاءات و محادثات سرية بين الطرفين خلال سنتي 1955-1956 إلا أنه لم يتم التوصل إلى أي نتيجة ملموسة أو حتى مجرد تفاهم أولي حول أي مسألة من المسائل التي دارت حولها تلك الاتصالات و المحادثات ، الأمر الذي يحتاج على ما يبدو إلى إلقاء الضوء على أسباب و خلفيات ذلك الإخفاق و الفشل الذي عرفته تلك المحاولات التي جمعت بين الطرفين ، و التي كان بإمكانها على الأقل أن تسمح بضمان استمرار الاتصال بينهما بالشكل الذي قد يؤدي إلى إيجاد أرضية مشتركة يمكن الانطلاق منها لتحقيق التفاهم الذي يمهد للاتفاق .

لقد تعددت و اختلفت أسباب فشل هذه المحادثات ، لكن قبل التصدي لمحاولة عرضها و حصرها أود التأكيد على فكرة أعتقدها حقيقة تاريخية مفادها أن مسؤولية عدم نجاح هذه المحادثات تقع بشكل كبير و أساسي على عاتق الحكومة الفرنسية لاعتبارات عديدة سياسية و أخلاقية و حتى تاريخية ليس المجال هنا لذكرها . يمكن بداية إجمال أسباب الفشل باختصار -قبل تفصيلها- في القول بأن هذه المساعي أو المحاولات السلمية لإنهاء الحرب في الجزائر قد جاءت في سياق تاريخي كان فيه التيار يسير مع الفكر الذي يدعو للحلول الراديكالية التي تعتمد على القوة و العنف ، و في ظل جو مشحون بالكراهية لاسيما في المعسكر الاستعماري الفرنسي بالجزائر و فرنسا على السواء ، و الذي كان لا يزال إلى غاية هذا التاريخ يعيش بذهنية استعمارية تنكر الشخصية الوطنية الجزائرية فضلا عن حقها في الاستقلال عن فرنسا ، فهذه الظروف كانت تساعد على تصلب المواقف و تحجّرها بالشكل الذي لا يجهض فقط أي دعوة للسلم عن طريق التفاوض أو أي مبادرة للتفاهم و الحوار ، و إنما يقضي على محفزات المضي في هذا المشروع و يزيد من انعدام الثقة بين طرفي الصراع ، و يذكر في هذا الصدد سليمان الشيخ بأن الطابع العنيف الذي اتسمت به المواجهات جعل الكلمة الأولى فيها للسلاح مما أضفى بعدا راديكاليا على الكفاح الذي ينفي بدوره كل المصالحات و الحلول الوسطى ، فجبهة التحرير كانت مرارا تصرح بأنها لن توقف الحرب حتى تحقيق النصر النهائي رافضة كل نوع من التدرج أو من "سياسة المراحل" [48] .

لعل من بين التفاصيل أو الجزئيات التي ساهمت في فشل هذه المحاولات فضلا عن السياق العام غير المشجع الذي جاءت فيه يمكن ذكر الأسباب التالية :

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

1- عدم تهيؤ الفرنسيين للمفاوضات بحيث كانوا لا يزالون يؤمنون بحظوظهم في تحقيق نصر عسكري ساحق يمحق الثورة و الثوار ، ذلك أنهم إلى غاية هذا التاريخ لم يوظفوا كل أسلحتهم و مشاريعهم القمعية العسكرية التي كانوا يراهنون عليها كثيرا في القضاء على الثورة [49] .

2- عدم امتلاك القادة الفرنسيين السياسيين للجرأة و الشجاعة للمضي في هذا المشروع [50] .

3- إصدار جاك سوستيل لقانون الطوارئ" الذي فرض إجراءات قمعية على الجزائريين بقصد عزل الثوار ، الأمر الذي كان يبين نواياه الحقيقية السيئة و أدى إلى توقف تلك الاتصالات السرية مع أقطاب الحركة الوطنية [51] .

4- هجومات الشمال القسنطيني التي مثلت في بعض جوانبها ردا و تدخلا عنيفا من جبهة التحرير على تلك الاتصالات ، وجهت من خلالها إنذارا شديد اللهجة لكل الإطارات الجزائرية التي كان سوستيل يعقد عليها الأمل في نجاح مشروعه [52] ، بحيث مباشرة بعد هذه الهجومات اختفت بشكل نهائي مثل هذه المحاولات [53] .

5- عدم اختيار الفرنسيين في كثير من الأحيان في اتصالاتهم السرية المبكرة للشخصيات و الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري و ثورته القادرين على تسوية المشكل و وقف إطلاق النار [54] .

6- اختلال الأطروحة الفرنسية للتفاوض (مثلث غي موليه) التي فضلا عن عدم تضمنها لأي ضمانات وضعت شروطا مسبقة قبل التفاوض مثل "وقف إطلاق النار أولا" الذي كان لوحده كفيل بإفشال المفاوضات ، لأن شرط نجاح المفاوضات يفترض عدم وضع شروط مسبقة لاسيما إذا كانت صعبة التحقيق و تتعارض مع المبادئ الأساسية غير القابلة للتنازل من الطرف الآخر ، و في المقابل تمسك جبهة التحرير بموقفها الثابت حول مسألة الاستقلال التام للجزائر و هو ما لم تقبل به فرنسا [55] .

7- اختلاف وجهات النظر بين قادة الثورة في الداخل [56] و الوفد الخارجي ، ففي الوقت الذي كان يرى فيه عبان رمضان بأن "لا تفاوض بدون الاعتراف المسبق لفرنسا باستقلال الجزائر" ، كان محمد خيضر يرى ضرورة قيام "مجلس وطني تأسيسي" [57] ، مما أتاح الفرصة للطرف الفرنسي من أجل استغلال هذه الاختلافات [58] .

8- عملية القرصنة الجوية التي تعرض لها قادة الثورة الأربعة في 1956/10/22 و التي وضعت حدا لمساعي المفاوضات [59] ، بعدما أكدت هذه العملية بشكل لا يدع مجالا للشك بأن الطرف

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

الفرنسي لا يسعى إطلاقا لحل المشكل الجزائري سلميا و ليست له النية الصادقة للتفاوض [60] .

يمكن اعتبار ما سبق أسبابا مباشرة لفشل تلك المحاولات و التي على الرغم من موضوعيتها و دورها الكبير في هذا إلا أنه يبدو بأن المسألة تحتاج لتفسير أعمق يجلّيها و يوضحها أكثر ، ذلك أنه كانت هناك آنئذ أسبابا أخرى يمكن اعتبارها في اعتقادي "خفية" شكّلت الخلفيات الحقيقية لفشل تلك الاتصالات و المفاوضات السرية لعل من أبرزها :

1- تمسك الفرنسيين بفكرة فرنسية الجزائر و اعتبارها جزء لا يتجزأ من فرنسا بالشكل الذي كانوا فيه مستعدين للحفاظ عليها بأي ثمن و مهما كانت التضحيات ، إلى حد جعل فكرة التفريط في هذه المسألة عن طريق التفاوض في نظر كثير من الفرنسيين و لاسيما المعمرين ضرب من الجنون يعرّض صاحبه للاتهام بالخيانة التي تستوجب أقصى العقوبات .

2- سعي الحكومة الفرنسية منذ عهد سوستل إلى إيجاد تشكيلة سياسية مصطنعة من أجل توظيفها في خدمة مصالحها و ضرب جبهة التحرير بتنظيم و مطالب مناهضة لها تفند ادعاءها بالتمثيل المطلق للشعب الجزائري، بحيث كانت اتصالات سوستيل مع بعض أقطاب الحركة الوطنية [61] تدخل في إطار سياسة إيجاد ما يعرف "بالقوة الثالثة" و ليس التفاوض أو التمهيد له مع الممثلين الحقيقيين لثورة الشعب الجزائري [62] .

3-استخدام تلك الاتصالات و المفاوضات كأحد الأسلحة ضد الثورة الجزائرية لمعرفة أفكار قادتها و ذهنياتهم [63] من خلال جس نبض قادتها و البحث عن ثغرات للتسرب لإحداث الانشقاق بين قادتها فضلا عما يمكن أن تحقق من مناورات سياسية قد توقع بهم و بثورتهم ، فضلا عن ربح الوقت و إدخال جيش التحرير في حالة من الاسترخاء .

4-عدم اعتراف الحكومة الفرنسية بجبهة التحرير كطرف موازلها له مؤهلات التفاوض معها [64] فضلا عن كونه الممثل المطلق و الوحيد للشعب الجزائري و ثورته ، و هو الأمر الذي كانت حريصة جدا على نفيه و عدم السماح لجبهة التحرير بتأكيده أو اكتسابه . و انطلاقا من هذا الأساس عملت فرنسا جاهدة و سعت حثيثا لعزل جبهة التحرير و إغراقها و غمرها في حشد متباين في التوجهات و المشارب السياسية الخاضعة لها [65] ، و هذا ما يظهر جليا مع تأكيد الحكومة الفرنسية دائما عند طرح مسألة التفاوض إلى الإعلان على أنه لا يمكن تصور محادثات إلا في إطار "مائدة مستديرة" تضم كل التوجهات السياسية المتواجدة في الساحة مهما كان تمثيلها ضعيفا و محدودا .

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

5- هناك سبب آخر مرتبط بالثورة الجزائرية نفسها و التي يمكن القول بأنه إلى غاية ربيع 1956 كانت لم تنضج بعد داخليا و خارجيا (الشمولية ، التنظيم ، الاعتراف الدولي ...) ،كما لم تصبح بعد عبئا كبيرا على الاقتصاد و الحياة السياسية في فرنسا ، فضلا على مصادفة هذه السنة لاكتشاف فرنسا للبترول بالصحراء مما زاد في تمسكها بالجزائر ، كل هذه الاعتبارات لم تكسب قادة الثورة الوزن و الثقل الذي بإمكانه أن يفرض على فرنسا الدخول في مفاوضات جدية و حقيقية لإنهاء المشكل الجزائري .

من خلال ما سبق يبدو جليا بأن سنتي 1955-1956 قد حفلت بالعديد من المحاولات و اللقاءات و الاتصالات السرية التي قامت بها الحكومة الفرنسية مع الجزائريين [66] و لاسيما مع قادة الثورة كانت في ظاهرها تمثل مساعي فرنسية لإيجاد حل أو تسوية سلمية للحرب التي كانت دائرة في الجزائر ، غير أن تقصي أحداثها و مجرياتها و حتى سياقها التاريخي و ما دار في تلك الاتصالات و اللقاءات يسمح بالقول أنها لم تكن تمثل مساعي جدّية للتفاهم ، أو مفاوضات حقيقية تهدف على الأقل إلى إيجاد أرضية مشتركة بين الطرفين قد تفضي إلى تفاهمات و إيجاد آليات لإنهاء حالة الحرب بشكل مشرف ، بقدر ما كانت عبارة عن محاولات لإيجاد أو اختيار مفاوضين محتملين تقبل بهم فرنسا كطرف تعمل و تتفاوض معه لإعادة إقرار حالة السلم في الجزائر ، و من جهة أخرى كانت عبارة عن محاولات لجس نبض قادة الثورة و اختبار مدى تماسكهم و اتحاد مواقفهم ، الأمر الذي يجعلها أقرب للمناورات بل و حتى للمؤامرات ضد الثورة منها للمفاوضات الحقيقية الجدّية .

هناك شواهد كثيرة تكشف النوايا غير البريئة للحكومة الفرنسية من خلال إجرائها لهذه الاتصالات السرية ، ففضلا عن تصريحات المسؤولين الفرنسيين سواء بالجزائر أو فرنسا و التي عبروا من خلالها عن رفضهم للتفاوض و بأن المفاوضة الوحيدة هي الحرب ، و طرحهم لأرضية مفاوضات سرية بعيدة عن الأرضية التي سبق و أن أعلنتها الثورة في بيان أول نوفمبر 1954 ، هو انتهاجهم لسياسة عنيفة لا تعكس رغبتهم في حل المشكل سلميا و لا تبعث بأي رسائل اطمئنان للطرف الآخر تشجعه على التفاوض بقدر ما تشعره بالارتياب و تفقده الثقة في خوض مثل هذه المساعي ، و لعل أبرز الأعمال التي عبّرت عن هذه السياسة إعلان حالة الطوارئ في عهد الوالي العام جاك سوستيل و عملية القرصنة الجوية في عهد رئيس الحكومة غي موليه التي وضعت حدا لتلك المساعي التي لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال محاولات مجهضة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

لحل المشكل الجزائري لأنه في تلك الفترة لم تكن هناك أي نية فرنسية صادقة أو رغبة حقيقية للمضي في مثل هذا المشروع الذي لم يكن يلقى القبول فضلا عن التأييد و الدعم في الكثير من الدوائر و الأوساط السياسية و الفكرية و الإعلامية الاستعمارية بالجزائر و فرنسا .

الهوامش:

[1] ظلت الجمهورية الخامسة تؤمن بهذه العقيدة لفترة من حكمها قبل أن تستسلم لضغوط الواقع و قوة الحقائق الميدانية بعدما استنفذت كل مستلزمات و مقتضيات الحفاظ على تلك الفكرة العتيقة .

[2] و في تصريح آخر له قال : " إن المفاوضات على وحدة الأراضي و السيادة الوطنية إن كانت ممكنة في تونس و المغرب هي مستحيلة بالنسبة للجزائر " . أنظر : مولود قاسم نايت بلقاسم : ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر ، ط1 ، دار البعث للطباعة و النشر ، قسنطينة ، 1984 ، ص111 ،113.

[3] خالفة معمري : عبان رمضان ، تعريب زينب زخروف ، ط2 ، منشورات تالة ، الجزائر ، 2008، ص178،177.

[4] البصائر : ع219 ، 20 ماي 1955 ، ص7.

[5] تاريخ طرح الجمهورية الخامسة في عهد دوغول لمشروع سبتمبر 1959 الذي اعترفت فيه لأول مرة الحكومة الفرنسية بحق الجزائر في تقرير مصيرها ، الأمر الذي عكس ليونة غير مسبوقة في تاريخ الخطابات الرسمية الفرنسية إزاء المشكل الجزائري .

[6] لقد ظل موقف جبهة التحرير حول هذا المبدأ ثابتا و هو ما كانت تؤكده دائما جريدة "المجاهد" لسان حال الثورة و التي كانت تعلن دائما بأنه لا يمكن إجراء مفاوضات قبل الاعتراف المسبق باستقلال الجزائر ، و في دفاعها عن هذا المبدأ و ردّها على من كان يرى فيه تصلبا من جهة التحرير ، كثيرا ما كانت تكرر شرحها لأسباب هذا الموقف ، أين رأت بأن هذا الشرط هو حق طبيعي لا يقبل الشك أو المساومة ، و بأنه موقف معقول يتناسب مع الواقع و التاريخ و ليس تكتيك سياسي مؤقت ، ذلك أن مطالبة الجزائريين بالاعتراف المسبق بالاستقلال هو مطالبة باستعادة وطن لهم ظلت تنكره عليهم فرنسا و تجحده . أنظر على سبيل المثال الأعداد التالية من : المجاهد (تونس) : ع11 ، 1957/11/01 ، ص1. ع12 ، 1957/11/15 ، ص1 . ع14 ، 1957/12/15 ، ص1.

[7] جمال قنان : قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار ، الجزائر ، 1994، ص255،254.

[8] سليمان الشيخ : الجزائر تحمل السلاح دراسة في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة ، ترجمة محمد حافظ الجمالي ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ، الجزائر ، 2002 ، ص77.

[9] الجودي بخوش : دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954-1962 ، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر ، جامعة الجزائر ، 2006-2007 ، ص92. (نسخة الكترونية) .

[10] جمال قنان : نفسه ، ص261.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

[11] تم تعينه كحاكم عام من طرف حكومة فرانس مانديس في 1955/01/25 إلا أنه لم يلتحق بالجزائر إلا في 15 فيفري بسبب الإطاحة بالحكومة التي عينته في 02 فيفري ، أين انتظر موافقة الحكومة الجديدة التي كان على رأسها ادغافور . أنظر : باتريك افينو و جون بلانشايس : حرب الجزائر ملف و شهادات ، ترجمة بن داود سلامنية ، ج1 ، دار الوعي ، الجزائر ، 2013 ،ص206.

[12] عز الدين مغرة : فرحات عباس و الحبيب بورقيبة دراسة تاريخية فكرية مقارنة 1899-2000 ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة قسنطينة ، 2009-2010 ، ص354.

[13] Maurice Faivre : les archives inédites de la politique algérienne 1958-1962 , Ed L'Harmattan , Paris , 2003 , p97.

[14] ما تجدر الإشارة إليه هو أن بيار فرانس مانديس قام بهذه المساعي بعد مدة قصيرة من خروجه من مفاوضات جنيف (جويلة 1954) التي أنهت الوجود الفرنسي بالهند الصينية ، الأمر الذي جعله يواجه تهمة "التهاون تجاه المصلحة الفرنسية" التي لفقتها له مجموعة من اليمين . كما كان أيضا متهما من ممثلي الجالية الأوروبية بالجزائر في البرلمان الفرنسي بتهمة التفاوض مع الثوار الجزائريين . أنظر كل من : باتريك افينو و جون بلانشايس : ج1 ... ، المرجع السابق، ص12، 214 . و أيضا : عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997 ، ص510. غير أن كل هذا في اعتقادي لا يساعد في الجزم بأن مانديس كان مستعد فعلا لحل المشكل الجزائري بالتفاوض .

[15] باتريك افينو و جون بلانشايس : ج1 ... ، نفسه ، ص214.

[16] Bernard Droz et Evelyne Lever : histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962 , Ed le Seuil , Paris , 1982 , p68,69.

[17] خالفة معمري : المرجع السابق، ص228.

[18] يذكر في هذا الصدد لخضر بن طوبال بأن الاتصالات الأولى مع فرنسا يعود تاريخها إلى فيفري 1955 عن طريق بعض السويسريين و الفرنسيين غير الرسمين ، لكن من دون أن يذكر لنا بعض الأسماء من الطرفين . أنظر : أحمد سعيود : العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958 ، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة ، جامعة الجزائر ، 2001-2002 ، ص124.

[19] باتريك افينو و جون بلانشايس : ج1 ... ، المرجع السابق، ص216.

[20] محمد عباس : نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2009، ص137.

[21] الجودي بخوش : المرجع السابق ، ص65.

[22] إن توسيع دائرة الاتصالات مع باقي التشكيلات السياسية الوطنية يبدو بأن سببه هو تأكد الفرنسيين من هوية مفجري الثورة و بأن حزب الشعب- حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم يكن مسؤولا عن هجومات أول نوفمبر 1954 ، و من جهة أخرى فشلهم في استمالة قادة هذا الحزب المسجونين ، و من ثم باشرت السلطة الفرنسية في انتهاج تكتيك جديد ضد الثورة و قادتها من خلال الاتصال بهذه الشخصيات .

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

[23] باتريك افينو و جون بلانشايس : ج1 ... ، ، نفسه ص215.

[24] خالفة معمري : ، نفسه ص229.

[25] عز الدين مغرة : ، نفسه ص354.

[26] على سبيل المثال يذكر بن خدة بأن تلك الشخصيات كانت على استعداد للعمل مع فرنسا و المضي في مشروعها . أنظر : بن يوسف بن خدة : الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957 ، ترجمة مسعود حاج مسعود ، دار هومه ، الجزائر ، 2005 ، ص22.

[27] مثل رواية للشيخ خير الدين التي يقول فيها بأنه سئل عن هذه المفاوضات من طرف جبهة التحرير و لم ينكر ، كما ذكر أيضا بأن جبهة التحرير عندما علمت اتصلت به و بباقي أعضاء الوفد عن طريق عبان رمضان و طلبت منهم مواصلة مساعيهم شريطة ألا يتورطوا مع العدو .

و إذ لا نحاجج على صحة أو زيف هذه الشهادة فإننا نشير فقط إلى أنها قد تحمل عدة تأويلات ، منها الرافضة لها (مثل محمد العربي الزبيري) بحجة أنها غير قابلة للتصديق باعتبار أن جبهة التحرير كانت ترفض كلية فكرة أن يفاوض فرنسا أحد غيرها (أنظر الصفحة 189) . على الرغم من واقعية هذا الرأي إلا أنه لا يمكن أن يكون التفسير الوحيد لها ، بحيث يمكن في اعتقادي القول بأن جبهة التحرير كانت ربما فعلا موافقة عليها لأنها رأت فيها آنذاك فرصة تمكنها من الاطلاع على ما كانت تخطط له فرنسا و معرفة نواياها الحقيقية بهذا الخصوص ، لكن قد يُرَد على هذا التفسير بالقول بأنه لو كان ذلك صحيحا لما حاول قادة الثورة في المنطقة الثانية تصفية المشاركين فيها بما فيهم خير الدين ، لكن تجدر الإشارة إلى أنه قد ورد في هذه الشهادة اسم عبان رمضان الذي كان بالعاصمة القريبة من مكان تلك اللقاءات و القادر فعلا على الاتصال بتلك الشخصيات عكس زيغود يوسف ، و من جهة أخرى يجب الإشارة هنا إلى أن الثورة في هذه الفترة لم تكن تملك قيادة مركزية ، بمعنى كانت متعددة مصادر القرار مما يبقي الباب مفتوح للتأويل و التفسير .

[28] خالفة معمري : نفسه ، ص228،229.

[29] محمد العربي الزبيري : الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1 ، دار البعث للطباعة و النشر ، الجزائر ، 1984 ، ص184.

[30] محمد العربي الزبيري : نفسه ، ص184.

[31] أنظر كل من : الجودي بخوش : المرجع السابق، ص64. و أيضا : باتريك افينو و جون بلانشايس : ج1 ... ، المرجع السابق، ص216.

[32] Maurice Faivre : Op.Cit , p97.

[33] عمار بوحوش : نفسه ، ص512.

[34] يحيى بوعزيز : "ملامح عن ثورة أول نوفمبر الجزائرية و مواقف دوغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960" ، **مجلة الأصالة** ، تصدرها وزارة التعليم الأهلي و الشؤون الدينية ، ع 73،74 ، 1979 ، ص24.

[35] عمار بوحوش : نفسه ، ص512.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

[36] لقد ولّدت كل هذه المستجدات حالة من الغضب و الرفض عند غلاة الكولون ضد هذه الحكومة و لاسيما ضد كاترو ، الأمر الذي دفعهم إلى القيام بمظاهرات يوم 1956/01/29 عبّروا من خلالها عن احتجاجهم و اعتراضهم على تعيين كاترو ، و لقد ظهر هذا الموقف بشكل جلي عندما تم استقبال غي موليه بالجزائر بمظاهرات رموه فيها بالطماطم و البيض الفاسد ، الأمر الذي جعله يتراجع عن تعيين كاترو و استبداله بروبير لاكوست كوزير مقيم في الجزائر يوم 1956/02/09 . أنظر : شمس الدين بونفش : سياسة الوزير المقيم روبير لاكوست تجاه الثورة الجزائرية 1956-1958 ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة باتنة ، 2013-2014، ص21،22. (نسخة الكترونية) .

[37] Alistair Horne : Histoire de la guerre d'Algérie , 4èm édition , éditions Dahlab , Alger , 2007 , p162.

[38] Maurice Faivre : Op.Cit , p97.

[39] Alistair Horne : Op.Cit , p162.

[40] في نفس الشهر أرسل فرانس مانديس مبعوثا إلى الجزائر لمقابلة عبان رمضان و بن خدة في العاصمة حيث جرى لقاء نظمه الأستاذ آندري ماندوز . أنظر : بن يوسف بن خدة : نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان ، ترجمة لحسن زغدار و محل العين جبائلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، د ت ، ص15.

[41] أنظر رد محمد خيضر على العرض أو المقترح الفرنسي في : عمار بوحوش : المرجع السابق، ص513.

[42] عمار بوحوش : نفسه ، ص513.

[43] لقد جاء هذا اللقاء بعد موافقة جوزيف بروز تيتو على رعاية اتصالات جديدة تستضيفها بلاده بعد مصر. أنظر : رضا مالك : الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962 ، ترجمة فارس غصوب ، ط1 ، دار الفرابي ، لبنان ، 2003 ، ص39.

[44] أحمد سعيود : المرجع السابق، ص126.

[45] رضا مالك : نفسه ، ص41.

[46] أحمد سعيود : نفسه ، ص127.

[47] عمار بوحوش : نفسه ، ص513.

[48] لقد كان قادة جبهة التحرير يؤمنون بمقولة سان جوست "إن من يصنعون الثورة نصفيا لا يزيدون على أن يحفروا قبورهم بأيديهم" و قد جاء أيضا في صحيفة "المقاومة" : "إن الثورة عدوة في جوهرها لكل أنصاف الحلول و كل المصالحات و كل العودات إلى الوراء ، فإذا هي أبلغت نهايتها فإنها تنقذ الشعوب ، أما إذا أوقفت في منتصف الطريق فإنها تسبب موتها و تحتم هلاكها ... و بدلا من أن يعبر هذا عن اللاواقعية السياسية فإنه هو نفسه ما تقتضيه الواقعية الثورية فعلا" . أنظر : سليمان الشيخ : المرجع السابق، ص230.

[49] و هذا خلاف ما قد يعتقد بأن تفكير السلطة الفرنسية في التفاوض (السري) قد جاء اضطرارا اثر فشل كل مخططاتها الاستعمارية ، و هو ما يذهب إليه أحمد سعيود (انظر الصفحة 123) ، ذلك أن مثل هذا التفسير قد

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

يصدق على مفاوضات دوغول المباشرة و العلنية مع جبهة التحرير في ايفيان سنة 1961 و التي جاءت فعلا بعد تأكد دوغول من حقيقة انسداد طريق الحل العسكري للمشكل الجزائري .

[50] باتريك افينو و جون بلانشايس : ج1 ... ، المرجع السابق، ص214.

[51] أحمد سعيود : نفسه ، ص124.

[52] و يذكر أيضا العربي الزبيري بأن قتل و جرح بعض من كانوا يتقربون لفرنسا و يصفون أنفسهم بالمعتدلين و المتنورين هو الذي جعل أيضا المنتخبين يصدرون لائحتهم المشهورة بـ "لائحة 61" . أنظر: محمد العربي الزبيري : المرجع السابق، ص147.

[53] جمال قنان : المرجع السابق، ص262.

[54] في هذا الخصوص يري الزبيري بأن الجانب الفرنسي قد اكتشف و تأكد خلال أيام تلك الاتصالات و اللقاءات السرية بأن تلك الشخصيات الوطنية لا تمثل شيئا بالنسبة للواقع الجديد . أنظر: محمد العربي الزبيري : ، نفسه ، ص187.

[55] أحمد سعيود : نفسه ، ص128.

[56] هناك من قادة الثورة بالداخل من كان ضد المفاوضات أصلا مثل أعمرو أوعمران الذي دافع في مؤتمر الصومام عن علي خوجة بعد قيامه بعملية "سكامودي" باعتبارها جاءت في فترة كان فيها نقاش برلماني في فرنسا حول الجزائر ، أين رأى بأن من شأنها أن تعزز موقف الراديكاليين الاستعماريين على حساب دعاة المفاوضات . أنظر: Mohamed Harbi : le FLN mirage et réalité, édition Jeune-Afrique, Paris, 1985, p183.

[57] الجودي بخوش : المرجع السابق، ص87.

[58] لقد غذّى هذا الاختلاف الذي كان بين قادة الثورة الأطروحة الفرنسية التي كانت تروّج لها أبواقها الإعلامية "... مع من نتفاوض..." ، كما ترى شتواح حكيمة بأن هذه الازدواجية في الطرح التي ظهرت مبكرا بين قادة الثورة اتجاه قضية المفاوضات و حتى قضايا أخرى كان لها تأثير كبير على المراحل اللاحقة ، أما الجودي بخوش فانه يرجع سبب هذه الحالة إلى غياب قيادة مركزية للثورة في هذه المرحلة قادرة على تنسيق أنشطة جبهة و جيش التحرير الوطنيين على الصعيدين السياسي و العسكري في الداخل و الخارج مما أدى إلى ظهور عدة مراكز قرار ، الأمر الذي أفقد قادة الثورة الوزن الكفيل بأن يفرضهم على العدو كطرف مقبول و كمتحدث باسم الشعب الجزائري . أنظر كل من : الجودي بخوش : المرجع السابق، ص87. و أيضا : شتواح حكيمة : المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية ، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية ، قسم التاريخ ببوزريعة ، 2000-2001 ، ص25.

[59] Alistair Horne : Op.Cit , p22.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

[60] على الرغم من أنه قد جاء في حوار أجراه أليستر هورن مع غي موليه سنوات من بعد قال له فيه : "حتى و لو لم يتم توقيف بن بلة ، أشك بأن الأمور كانت لتتغير ، ذلك أن جهة التحرير لم تقبل إطلاقا بأطروحتنا كلية و التي كانت تطلب وقف إطلاق النار قبل كل شيء" . أنظر : Alistair Horne : Op.Cit , p162.
لكن انطلاقا مما أورده موريس فافر حول ما جاء في تصريح محمد خيضر لمصلحة الاستخبارات الفرنسية (DST) عقب عملية القرصنة من أن "ندوة تونس كانت ستناقش فكرة إنشاء كونفدرالية مغاربية مرتبطة مع فرنسا في مجالات معينة" ، يمكن القول بأنه لو حصل هذا الأمر لكان بإمكان ذلك أن يسمح للمفاوضات السرية بالاستمرار –و لما لا حتى التطور- لأنه ربما كان ذلك ليفتح أمام فرنسا آفاقا و مواضيع و قنوات جديدة للتفاوض . أنظر : Maurice Faivre : Op.Cit , p97.

[61] على الرغم من هذا هناك من يرى أيضا بأن حتى مقترحات سوستيل كانت محل رفض أولئك الأقطاب الذين رأوها لا تخرج عن سياسة الاندماج ، هذه السياسة التي اعتبروها أسلوبا قديما لا يراعي متطلبات الواقع و تغيرات الأحداث التي كانت تشهدها الساحة السياسية في الجزائر . أنظر : شمس الدين بونفش : المرجع السابق ، ص15.

[62] و عن هذه الحقيقة يذكر فانسان مونتاي بأن سوستيل بكل بساطة لم يكن يريد استقلال الجزائر . باتريك افينو و جون بلانشايس : ج1 ... ، المرجع السابق، ص214.

[63] و هو ما جاء على لسان لخضر بن طوبال بخصوص هذه الاتصالات الأولى . أنظر : أحمد سعيود : المرجع السابق، ص124.

[64] يرى سليمان الشيخ بأن هذا السبب هو الذي جعل الحكومة الفرنسية تعقد و تجري اتصالات غير رسمية و مفاوضات سرية . سليمان الشيخ : المرجع السابق، ص145.

[65] بالنظر لخطورة هذه المسألة ضاعف قادة الثورة من جهودهم للتصدي لما كانت تتعرض له جهة التحرير من محاولات العزل و التقزيم و التعتيم لتمثيلها ول باللجوء إلى العنف عند اقتضاء الحاجة أو القيام بمخاطرات و مجازفات كبيرة مثلما حصل في هجومات الشمال القسنطيني و إضراب الثمانية أيام ... . أنظر : بن يوسف بن خدة : الجزائر عاصمة ... ، المرجع السابق، ص23.

[66] أكثر من 12 لقاءا شبه رسمي خلال 17 شهرا .